

## تمت

## تمّة / دمج الطلائع والشباب

والوصول للمصادر، وتوعية الفئات العمرية المختلفة لحقوقهم والتصحيح الثقافي لبلتائم مع مجتمع يحترم جميع أفرادهم ويعطي للطلائع والشباب التقدير اللازم، والمساهمة الفعالة في اتخاذ القرار على كافة المستويات (الأسرة، والمؤسسات المجتمعية الأخرى)، ودعم وصول الشباب لمصادر الملكية والقرار في يتعلق بالمصادر المادية والمؤسسية.

إن التنمية البشرية تنظر لكافة فئات المجتمع ليست كصناعة للتنمية بل كمستفيدة منها أيضاً، وتأخذ مفهوم (الاستدامة) بجدية، ولذلك فإن تكريس مفهوم استدامة التنمية من حيث توفير المصادر، والمحافظة عليها وعلى نظافة البيئة ووضع القوانين والسياسات التي تأخذ مستقبل الأجيال الشابة بعين الاعتبار يقع في صلب المنظور (الشبابي) للتنمية ويدعم حالة من التوازن بين الأجيال.

إن ما هو جيد للشباب، على مستوى تقديم الخدمات المباشرة أو على مستوى التفكير من منظور شبابي في عملية التنمية ككل، هو جيد للمجتمع. كما أن ما هو جيد للمجتمع هو جيد للشباب، بالتالي فإن دمج الشباب في التنمية يتطلب منهجاً متبادلاً يتطلب الاهتمام بالشباب لصالح تنمية المجتمع، وبالنتيجة من أجل صالح كافة الفئات والأجيال المستقبلية.

إن دمج قضايا الشباب وأولوياتهم في البرامج والمشاريع يعني القيام بذلك في كافة مراحل المشروع: التصميم والتخطيط، التنفيذ ومراقبة الأودار، والتقييم. من أجل ذلك تقترح السياسة لكافة العاملين في كافة المشاريع (سواء الموجهة للشباب أو لباقي الفئات أو للمجتمع ككل) النظر في لائحة المؤشرات لتقييم إذا ما كانت مشاريعهم (ودية للشباب) أو تأخذ الشباب ومصالحهم ووجهة نظرهم بعين الاعتبار.

ومن أهم هذه المؤشرات:

التقييم العمري للمشاركين في تصميم المشروع والاستفادة منه، الأخذ بعين الاعتبار الظروف والحاجات الخاصة بكل فئة عمرية عند تصميم المشروع، وهل يشارك الشباب مراقبة الأداء والتقييم، وهل يدعم المشروع قدرة الشباب على التنظيم والدفاع عن حقوقهم؟

## تمّة / الأولويات والتحديات

استشرت في الجسد الاجتماعي الفلسطيني وفرض سيادة القانون واتخاذ إجراءات أكثر فاعلية بحق العائدين بمصلحة المواطن، ومحاكمة المسؤولين عن هذه الحالة مهما كانت مواقعهم ومكانتهم الوظيفية، إلا أنه يبدو بأن الرئيس غير قادر على حسم هذا الموضوع. توجيه الاتهامات من هنا وهناك لا يفيد، المطلوب هو تحمل المسؤولية من الجميع والتوافق بين السلطة والقوى والفصائل الفلسطينية على ضبط السلاح وفرض سيادة القانون.

تشغل كذلك مسألة الأوضاع الاقتصادية حيزاً هاماً لدى الرأي العام الفلسطيني بعد موضوع الأسرى والمعتقلين. فقد شكلت مسألة الإفراج عن الأسرى الأولوية الثانية الأكثر أهمية بنسبة ٢٧٪، وتلاها في الأهمية تحسين الأوضاع الاقتصادية بنسبة ٢٣٪ من المستطلعين لدى برنامج دراسات التنمية. لا يمكن فصل الأوضاع الاقتصادية عن تردّي الأوضاع الأمنية. فكيف يمكن لعملية البناء الداخلي وتحسين الأوضاع الاقتصادية أن تبدأ في ظل حالة الفلتان الأمني وانعدام سيادة القانون، وبالتالي تبرز هذه القضايا مجتمعة كاحد أهم الأولويات التي يجب على السلطة التعامل معها.

البطالة والفقر المستشري في الضفة وغزة لا تقل خطورتها عن قضية الفلتان الأمني، بل أكاد أجزم بأن كل منهما مرتبط ويؤثر في الآخر. فالوضع الأمني المتردي لا يساعد على جلب المستثمرين العرب والأجانب لاستثمار أموالهم في غزة وكذلك فإن الفقر والبطالة تساعد وتزيد من حالات السرقة والقتل والابتزاز والخطف (الفلتان الأمني). هناك جهات مأجورة تقوم بتنفيذ أعمال قذرة لصالح الآخرين والذين لا يريدون لهذا الشعب أن يبدأ معركة البناء الداخلي والنمو الاقتصادي.

المشكلة الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني هو أن الأموال التي تقدمها الدول المانحة للشعب الفلسطيني وهي من أعلى النسب عالمياً لكل فرد، لا تصرف في مشاريع إنتاجية تنموية وإنما يتم توزيعها على شكل رواتب ومصاريح خدمانية يستفيد منها الطرف الإسرائيلي بالدرجة الأولى على اعتبار أن السوق الاستهلاكية الفلسطينية هي السوق الثاني بعد الأسواق الأوروبية للمنتجات الإسرائيلية.

عملية البناء الداخلي والنمو الاقتصادي تتطلب وجود خطة اقتصادية استراتيجية للحد من ظاهرة البطالة والفقر وتستوعب أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل ودمجهم في مشاريع إنتاجية - تنموية. المجتمع الفلسطيني وبخاصة في غزة بحاجة إلى إعادة البناء بعد الانسحاب، فنحن بحاجة إلى بناء مدارس، مستشفيات، مصانع، استصلاح أراضي زراعية، وإعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرتها قوات الاحتلال على مدار الخمس سنوات الماضية. يجب توجيه الجزء الأكبر من الأموال إلى مشاريع إنتاجية تنموية تشغيلية تخفف من حدة البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني.

## تمّة / أفقر الفقراء

المواصلات التي قد يحتاجونها من أجل قضاء أمورهم اليومية أو التنقل إلى أماكن عملهم، وعند الحديث عن أحوالهم أو طموحاتهم أو أحلامهم الكبيرة خاصة أن جميعهم من الشباب الحالم، فإن الكل يعمل على تجديدها منتظرين اللحظة المناسبة للضمّامين الاجتماعيين. ولا يشارك الشباب مراقبة الأداء الشخصية مؤجلين كل تلك الأمور حتى يستطيع كل شخص من تدبير أمورهم اليومية أو الشخصية، لقد جاء ذلك العمل في هذا البرنامج وكان هناك تعويل من كل باحث اجتماعي على ذلك العمل، وتوالت الوعودات سواء فيما يتعلق بالعقد أو بصرف المستحقات المالية التي كانوا ينتظرونها كل ساعة وكل يوم، ومر الشهر الأول والشهر الثاني والشهر الثالث في جو مفتعل من الإحباط واليأس إضافة إلى السياق البائس الذي يعيش فيه معظم الشعب الفلسطيني، سياق لا يخلو من القلق المرتبط أساساً بكل تلك الانتكاسات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والنفسية على الساحة الفلسطينية.

إن الذي حدث حتى الآن من تجربة يعطي ميراناً شخصياً لكل باحث يعمل ضمن هذا المشروع، يعطيه ميراناً بفقدان العمل وعدم الثقة بكافة الضامنين الاجتماعيين. ولا أبلغ في حالة ما بين إذ قلت أن هذا المناخ قد خلق مشهداً هستيريا أشبه بحالة ما بين الضحك والصراخ، كان هناك جدل داخلي في اللحظة الواحدة يأخذ أشكالاً وألواناً مختلفة تمتد من الصراخ إلى التهريج أو السخرية من واقعهم البائس، حتى انصرف كل شخص بالتعبير عن ظروفه بطريقته الخاصة، أنه أشبه بالفناء الاجتماعي عند عمال المناجم في حقبة الستينات من هذا القرن، لكن ما يلفت الانتباه أن كل كائن يتساءل في النهاية عن حقيقته باعتباره كائناً أخلاقياً "إنسان أم لا"؟ ليس المقصود هنا خلق مشهد درامي يتطلب من البعض

التعاطف، بقدر التركيز على الملاحظة التي نتجت عنها فكرة الإنصاف، الإنصاف الذي ينتقل من نطاق التعريفات العامة للقانون إلى تفاصيل القضية من أجل تطويع قوانين لتحقيق العدالة والديمقراطية التي تضفي العزة والكرامة إلى الشخص العادي...

وإن، فكل ما تلمح إليه هذه المقالة هو تسجيل ملاحظات أولية حول الظروف التي حددت مسار العمل في البرنامج، ثم إبراز أهم السبلات داخل دوائر المؤسسة الفلسطينية بشكل عام وتحديداً ذلك البرنامج. وأرجو أن لا يترأى للبعض أن التشاؤم هو الصفة الغالبة في هذا الحديث، فإذا رددنا السبلات فهذا ليس مبنغاة الإحباط أو اليأس، وليس أيضاً مبالغة في النقد، بل هو تجسيد للواقع، إن غايتنا الأساسية من ذلك الموضوع هو النهوض بقضايا تمس حياة الفلسطينيين بشكل عام، أيضاً هناك إيمان كبير في إعادة تقييم عمل المؤسسات والوزارات الفلسطينية، بعبارة أخرى إنها دعوة على طريق الإصلاح من خلال الوقوف على أهم النقاط المحورية المتعلقة بالمصلحة العامة للشعب الفلسطيني، لأن إعادة قراءة واقع المؤسسة الفلسطينية هو الجرى الأساسي في بناء مؤسسة فلسطينية متينة، لأنها هي الركيزة الأولى والنواة الأساسية على طريق تحقيق الفلسطينيين لحلمهم السياسي، وهو بناء الدولة الفلسطينية، يجب أن نبني هذه الدولة على أسس من العدالة الاجتماعية، على أسس من الالتزامات والواجبات التي تملها الأخلاق والقانون والسياسة، ومن إيمان أو واجب نابع من الإحساس بالإنسانية المشتركة.

ولعل أهم نقطة يجب أن نتار في تصورنا هي التركيز على الجانب النقدي من أجل التغيير المنشود، كل ذلك لا يأتي إلا من خلال الإشارة والوقوف على المعيقات التي تواجهنا في مسيرتنا التنموية والعمل على تقييمها وبناء إستراتيجية ناجحة وفعالة من خلال إعادة النظر في فلسفة العمل المطبقة والتركيز على الجوانب الأخلاقية في التعامل مع الموظفين أو العاملين في جميع دوائرنا ومؤسساتنا الحكومية وغير الحكومية. ولا بأس إذا اعترفنا أن الإشكالية التي تواجهنا كبيرة وهي إشكالية بحاجة إلى ذلك الجهد الجماعي والوقفه الجدية والمسؤولية الكافية في كيفية التعامل معها، كل ذلك مرتبط بإرادتنا وبقدرتنا في النظر إلى كل تلك السبلات من أجل معالجتها لذلك يبقى التساؤل، هل نحن حريصون على طريق الإصلاح والتغيير، هل نحن نعد أنفسنا من أجل ذلك؟ إذن، هناك متطلبات كثيرة...

## تمّة / مفاهيم في السياق

دوراً رئيسياً في تخفيف حدة الفقر قبل الانتفاضة الثانية، فالمجتمع الفلسطيني يتمتع بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي، وبالتالي فإن العائلة والجيران والأصدقاء والمؤسسات الدينية والجماعات الأهلية الأخرى كلها مصدر دعم أساسي لكبار السن والعاطلين عن العمل والمعوقين والفقراء العاملين ( خطة التنمية متوسطة المدى ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ص ٢٧). اعتقد أنه لا توجد حاجة هنا لتفكيك النص.

هذه المقالة الموجزة تأتي لتؤكد أن العودة إلى بطون التاريخ لاستخراج واستعادة مفاهيم مختلفة وعلى رأسها مفهوم المجتمع المدني، ومن ثم إعادة صياغتها وتحولها إلى برامج ومشاريع تنفذ على صعيد عالمي جاءت لخدمة أجدات الترامك والهيمنة (بمفهومها الغرامشي) على صعيد عالمي منذ بداية السبعينيات للقرن المنصرم. من المستحيل جداً أن تقوم هذه المقالة بسرد وتحليل أحداث وديناميات المنظومة العالمية

## وكيف السبيل إلى الرقي بدون دعم حقوق الشباب والطلائع؟؟؟

## فادي العاروري

يعمل الجميع على مقاطعة وإهمال دور الشباب؟! ما أكثر المؤتمرات والندوات وورشات العمل وما أكثر الأوراق التي تتمخض عنها وما أقل الجدية والمسؤولية في تنفيذها، كل بدوره يحاول فتح مؤسسة أو مجلة تحت شعار "مؤسسة شبابية" أو "مشروع لدعم حقوق الشباب" والحقيقة المرة أن مشاريع الشباب تبقى سجيناً للأوراق والمبادرات فقط... بعيداً عن العمل الجدي والحقيقي.. لا تسيئوا الظن ولا تستعجلوا بالحكم، أنا لا أروج لمشروب غازي أو محطة أو لأغنية، لكن أود أن ألفت النظر إلى مشروع السياسة الوطنية للطلائع والشباب والذي تعمل عليه كل من جامعة بيرزيت ووزارة الشباب والرياضة بدعم من اليونيسيف لصالح الشباب الفلسطيني، ستقولون ما الجديد؟ ستقولون "كل المشاريع تأتي وتذهب بلا تقدم" .. ربما!!!

ربما يتشابه مشروع السياسة مع غيره من المشاريع التي تنفذ حالياً كونه موجه لقطاع الشباب، لكنه يختلف عنهم بكونه أول خطوة رسمية وطنية ممنهجة ومنظمة ومدروسة، مشروع السياسة مصادق على بدء العمل

عشية انفجار الأزمة العضوية (الأزمة البنوية وتآكل شرعية الأنظمة الحاكمة) في دول مركز المنظومة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٤/٣. لكن وبإيجاز شديد يمكننا القول بأن هذه الأزمة نجمت عن تراجع كبير لنسب التراكم خصوصاً في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ماعدا ألمانيا الغربية واليابان -لأن النمو الاقتصادي الهائل لدى الأخيرتين كان من مسببات الأزمة-، حرب فيتنام، ارتفاع أسعار النفط بشكل لم يسبق لها مثيل، تراجع سيطرة المركز (نعني بالسيطرة Domination وليس الهيمنة Hegemony) على الأطراف— ونظراً لتمدد وتعاطف حركات التحرر في الأطراف— وما تبعه من تراجع في تدفق الفائض الاجتماعي من الأطراف للمركز. كل هذه الأسباب قادت إلى تآكل شرعية (هيمنة) الأنظمة السياسية في بلدان المركز ومن ثم إلى انهيار كلي لنظام الضبط الاجتماعي جاءت بدايته مع انفجار ثورة الطلاب في عام ١٩٦٨. كما أنه من الصعب جداً في هذه المقالة تتبع دور الوكالة البشرية (Human Agency) في إنقاذ الأمور في دول مركز المنظومة ودورها في صياغة السياسات العالمية (Glocal Policies) ليس لإعادة سيطرة المركز على الأطراف أو شبه الأطراف فحسب، بل لفرض هيمنة المركز على العالم أجمع وفقاً للمفهوم الغرامشي. بكلمات أخرى، مشروع عولمة الليبرالية الجديدة لم يكن تطوراً بنوياً طبيعياً على صعيد القاعدة الإنتاجية للنظام الرأسمالي العالمي، بل جاء مشروعاً سياسياً اقتصادياً بلورته وصاغته الوكالة البشرية في المركز لتصدير الأزمة العضوية-الشرعية من المركز إلى بقية العالم من خلال تصميم نمطاً تراكمياً يعتمد أفضية الإنتاج في الوصول إلى أهدافه (التراكم من أجل التراكم) بدلاً من النمط التراكمي الرأسي المتبع ما بين ١٩٤٥-١٩٦٨/٤-١٩٧٣، وكذلك من خلال صياغة سياسات وبرامج تهدف إلى بناء نظام ضبط اجتماعي جديد وفرض الهيمنة- في بلدان المركز والأطراف- مستخدمين "المجتمع المدني العالمي" كأداة لتحقيق ذلك، نظراً، وهذا صحيح للغاية، لأن المجتمع المدني هو الموقع الوحيد لبناء الشرعية [الهيمنة بالمفهوم الغرامشي]. زرع عتياً وسحبها، وإعادة بنائها لصالح نخب جديدة متمامية مع أجدات الترامك.

هناك اعتقاد سائد لدى مخططي السياسات الإستراتيجية في مركزي القوة في واشنطن وبروكسل بأن فعالية اتفاقية هلسنكي في تقيؤ أسس الاتحاد السوفييتي وتمزيقه من خلال استهداف المجتمعات المدنية هناك قد تكون لها نفس الفعالية فيما إذا تم تطبيقها في بقية أنحاء العالم ومن ضمنها العالمين العربي والإسلامي. خلال الأزمة العضوية في دول المركز ومباشرة بعد "أزمة" النفط عام ١٩٧٣ باذر الأوروبيون للحوار "العربي-الأوروبي" وبدأت تخصص بعض الأموال للفلسطينيين عبر الأنزورا. بعد خطاب رونالد ريغن أمام البرلمان البريطاني والذي جاء بغالبية محفزاً للدول الأوروبية لدعم عناصر المجتمع المدني في الاتحاد السوفييتي وبقية العالم جاءت سياسة جورج شولتز في عام ١٩٨٣ "لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين" مرفقة مع بضعة ملايين من الدولارات للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. من يتمعن في ثانياً وخبايا المشاريع الأمريكية-الإسرائيلية والأوروبية منذ بداية التسعينيات والمذكورة في بداية هذه المقالة يدرك ما نعينه. لهذا تهدف هذه المقالة إلى ما يلي:

١. حفز مجتمع الأكاديميين والباحثين الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام إلى اكتناه السياق العالمي - خصوصاً دول المركز - بجرأة واستقامة أكاديمية وموضوعية علمية (لا حاجة هنا حتى للذاتية الوطنية أو القومية لدعم مثل هذا المشروع البحثي) حتى نتكمن من توفير المعلومة الدقيقة وتوظيفها في خدمة المشروع الوطني التحرري والتنموي الفلسطيني بشكل خاص والنهضوي العربي بشكل عام. من أجل تحقيق ذلك هناك حاجة ماسة للبدء بحوار رزين عقلاني بناء لإنهاء القطيعة ما بين أهل الرأي وأهل القرار، فلسطينياً وعربياً.

٢. تهدف هذه المقالة أيضاً إلى حفز البدء بحوار رزين وعقلاني وهادئ بين المجتمعين السياسي والمدني الفلسطينيين لتجنب التطحان المرسوم لنا واجتثاث الجذور المستقبلية للفتنة. إن مثل هذا الحوار، فيما لو تم التحضير له وتنفيذه بشكل سليم سيقودنا من دون أدنى شك، إلى إعادة ترتيب أولوياتنا واستراتيجياتنا الوطنية بما فيها الأجنحة التنموية الفلسطينية. لا يقلق أن تبقى الأجنحة التنموية الفلسطينية مغيبية عن سيرورة "التنمية الفلسطينية" على مدار أكثر من عقد من الزمان. وإذا تم دعم هذا الحوار بالحقائق العلمية والتحليل التاريخي لجدلية الفلسطيني مع العالمي عندها ستتحقق من أننا لسنا لاعباً هامشياً، متلقياً أو تأثرياً على الصعيد الدولي كما يحلو للبعض أن يراه، بل سنتعرف على ثقل وزنا في المنظومة العالمية نظراً لموقعنا الجيوستراتيجي في هذه البقعة من العالم. إن الخروج برؤية موحدة وأهداف واضحة واستراتيجيات معقولة من هذا الحوار ستتمكننا كفلسطينيين من إعادة ترتيب قواعد اللعبة مع الآخر لصالح المشروع الوطني والتنموي الفلسطيني.